ماذا يقصد بالطاقة المستدامة ؟

رغم أن الطاقة "توقد "النمو الاقتصادى، مما جعلها اهتماماً رئيسياً لجميع الدول، فالمدخل إليها وإلى استخدامها يتباين على نحو واسع فيما بين هذه الدول، مثلما يتباين كذلك بين الأغنياء والفقراء داخل كل دولة[1].

والحق أنه يعتمد حالياً بليونان من البشر – أى ثلث تعداد السكان فى العالم – كلية تقريباً على المصادر التقليدية للطاقة[2]، وهم لذلك غير قادرين على اغتنام الفرص التى صارت ممكنة بواسطة الأشكال الحديثة للطاقة، بل أكثر من ذلك فإن معظم الإنتاج الحالى للطاقة واستخدامها مصاحب بتأثيرات بيئية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية تهدد خير الإنسان ورفاهته، الآن ومستقبلا على السواء.

إن الطاقة التى تنتج وتستخدم بطرق من شأنها أن تدعم التنمية البشرية على المدى الطويل فى جميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية هى ما قصد فى هذه الكراسة بمصطلح "الطاقة المستدامة". وبكلمات أخرى لايشير هذا المصطلح، ببساطة، إلى إمداد مستمر بالطاقة، ولكنه يشير إلى إنتاج الطاقة واستخدام مواردها بالطرق التى تعزز – أو التى تكون، على الأقل، متوائمة مع – خير الإنسانية ورفاهتها على المدى الطويل، فضلاً عن التوازن الإيكولوجى.

إن عديداً من ممارسات الطاقة الحالية لا تتطابق أو تتوافق مع هذا التعريف، فكما أثبت فى أجندة 21 "كثير من طاقة العالم.. تنتج حالياً وتستهلك بطرق لايمكن استدامتها إذا ما بقيت التكنولوجيا على حالها، وإذا ما تعين على الكميات الإجمالية من الطاقة أن تتزايد على نحو جسيم (الأمم المتحدة، 1992، الفصل 9,9)[3]، كذلك فلقد وصفت وتحددت علاقة الطاقة بالدفيئة العالمية من خلال ابتعاثات غازات الدفيئة (التى ينتج معظمها بواسطة استهلاك الوقود الأحفورى) فى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بالتغير المناخى، التى تم تبنيها عام 1992.

ورغم ما يبدو من عدم وجود محددات فيزيقية على الإمداد العالمى للطاقة، على الأقل فى الخمسين عاماً القادمة، فإن منظومة الطاقة الراهنة ليست

مستدامة، بفعل قضايا المساواتية (قضايا انعدام العدالة فى الإتاحية والتوزيع)، سواء بسواء مع التخوفات البيئية والاقتصادية، والهموم الجيوبوليتيكيـــة (أى هموم الجغرافيا السياسية) ذات التضمينات البعيدة فى المستقبل. وتشمل مناحى اللامستدامية المرتبطة بالمنظومة الحالية للطاقة ما يلى:

- الوقود العصرى (الأنواع الحديثة) والكهرباء اللذان ليســـا فـــى متنـــاول الجميع، واللامساواتية ذات الأبعاد الأخلاقية والسياسية والإجرائيـــة فـــى عالم بسبيله إلى الترابط على نحو متزايد.
- منظومة الطاقة الراهنة ليست ذات عولمة (لايعتمد عليـــها) أو مطاوعـــة سعرية (أى تسعير مناسب) كافية كى تدعـــم النمـــو الاقتصـــادى واســـع الانتشار. ولقد تدنت إنتاجية ثلث سكان العالم من جراء الافتقار إلى مدخل ملائم للطاقة التجارية، وربما يعانى ثلث آخر الشظف الاقتصادى وافتقـــاد الأمان بسبب إمدادات طاقة لايعول عليها البتة.
- التأثيرات البيئية السالبة محلياً وإقليمياً وعالمياً لإنتاج واســـتخدام الطاقـــة تهدد صحة ورفاهة الأجيال الحالية والمستقبلة.

الطـاقة والقضايا العالمية الكبرى

الطـاقة والتنميـة الاقتصـادية

توجد رباطات وثيقة بين الطاقة والاقتصاد، والقضايا الاجتماعية والصحيـــة، والحماية البيئية، والأمن؛ كما توجد كذلك مناحى عديدة لاستخدام الطاقة غـير متوافقة مع مقاصد التنمية المستدامة. وبصفة عامة يمكن الإقرار بما يلى:

- إمدادات الطاقة التى يمكن أداء مقابلها، أى التى فى مستطاع جميع النـــاس مهما تدنت دخولهم أن يدفعوا ثمن حصولهم عليها – بما فيها أنواع الوقـود الغازى والسائل، والكهرباء، والتكنولوجيات الأكثر كفاءة فـــى الاســـتخدام النهائى للطاقة – ليس بمقدور بليونين من البشر الولوج إليها، مما يحد مـــن فرصهم للتنمية الاقتصادية والمستويات المحسنة للعيش، كما يثقـــل علـــى النساء والأطفال على وجه الخصوص بدرجات متفاوتة لاعتمـــادهم علـــى أنواع الوقود التقليدى.